مكنيا عنه بما ابو باعتبار تقييدها بمحررا والانثى عامة للذكر والانثى
وهي كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص ان الكناية قوله
ذكر الملزوم وارادة اللازم لان ما باعتبار تقييدها محررا
ملزوم للذكور لان المحرر لا يكون الا ذكرا فيكون ذكرها
بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو الذكور
قال التفتزاني وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة
والانسبة بان تختص صفة من الصفات بموصوف
معين فتذكر تلك الصفة لتوصل بها الى الموصوف
وهو هنا الذكر ولا يتاتى حينئذ ان الكناية الاصطلاحية
على قول السكاكي انها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له
لان المحرر ليس للازم الذكر حتى يقال اطلق ما باعتبار
تقييدها محررا واريد الملزوم وهو الذكر قوله محررا
قال الكشاف معتقا للخدمة بان المقدس لا يتاتى عليه
ولا استخدمه ولا اشغله بشئ فكان هذا النوع من النذر
مشروعا عندهم اهـ قوله فان ذلك اي التحرير المفهوم من
محررا والنذر المفهوم من نذرت قوله او الضمير بمعناها اي
للحصة اي سمى هو اي الحصة فالاضافة للبيان قوله في علم
المخاطب اي الناشئ اي الحاصل عن غير ذهن المشاهدة والذكر كما يوخذ من
المقابلة هذا لو وصله الذي الحاضر بمعنى المعلوم المخاطب اي
الناشئ عن غير المشاهدة للعهد الخارجي تبع في ذلك اهل البيان
وجعلها النحاة فيه للعهد الذهني قاله يس قوله او حسه اي
الاحساس به بالبصر او اللمس او سماع صوته وقص البعض منها
له على الاحساس به بالبصر فقوله القرطاس بالنصب

اي

اي اصب القرطاس وقوله لمن فوق سهما اي ارفعه للرمي
وقوله وقد يشار به الى حصة غير معينة جعل غيره الـ
في نحو ادخل السوق للحقيقة في ضمن فرد مبهم وهو اللام
بجعلهم المعرفة بهذه اللام معرفة للمعين الحقيقة في نفسها
ذهنا وكونها في ضمن فرد مبهم لا يخرجها نفسها عن التعيين
فكون جعلهم هذا القسم في معنى النكرة بالنظر الى الفرد المبهم
الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه فتدبر قوله بل
في الذهن اي باعتبار ما فيه من الحقيقة والا فنفس
الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا قوله ولهذا
نعت بالجملة اي بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا اي
حالة كونه شيئا وجعلها حالا لا يقتضي السبب بحال المرور
كما يوهمه كلام شيخ الذي ذكره شيخنا والبعض واقره
بل تعتيد المرور بحال السبب نعم رجح جماعة جعلها
نعتا بانه شيء بان السبب دائما يخلو عن جعلها حالا لان الحال
كون الحال مقارنة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا لان
المناسب لقوله علت قلت لا يضيق لان المتبادر
منه لا تضيق بالسبب الذي سمعته منه لما مر من عليه
مع ان الحال اذا جعلت لازمة افادت الدوام قوله وقد
يشار به الى جميع الافراد وعند عدم القرينة البعضية
تحمل الا على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية او لا
قوله على سبيل الشمول لقوله الافراد وقوله واما
حقيقة لا راجع الى قوله الى جميع قوله او مجازا
اي بالاستعارة بان شبهت جميع الحصائص بجميع الرجال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)